مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

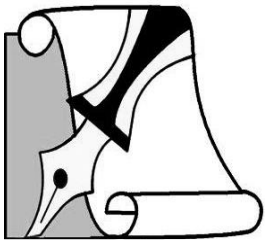

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

نتنياهو يتعهد لبن غفير بدفع ضمّ الضفة وقوننة إعدام الفلسطينيين، والصهاينة الأمريكيون يحذّرون من خطر حكومته على مستقبل الكيان

مع إعلان بنيامين نتنياهو عن تشكيل حكومته السادسة بالشراكة مع تيار الصهيونية الدينية، صاحب التوجهات الفاشية، ومع الحريديين، بدأت تتكشف ملامح الاتفاقيات الائتلافية التي تشكّلت الحكومة الصهيونية الجديدة على أساسها، وتشمل إجراءات لتعزيز سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الضفة الغربية المحتلة، وتنفيذ حكم الإعدام بحق الفلسطينيين من منفّذي العمليات ضد قوات الاحتلال ومستوطنيه.

وعليه، كان من الطبيعي أن تكون الآثار الاستراتيجية للسياسات المتوقعة للحكومة الجديدة، بما في ذلك النيّة لتغيير التبعية التنظيمية لمنسّق الأعمال في "المناطق الفلسطينية"، خصوصاً مسؤوليته من خلال الإدارة المدنية عن الواقع المدني في الضفة الغربية، كبيرة وخطيرة. فهي قبل كلّ شيء تخلق احتمالاً متزايداً للاحتكاك مع السلطة الفلسطينية، والمس بمنظومة العلاقات مع الإدارة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، والدول العربية المطبّعة؛ وذلك في ضوء ما سيعدّ خطوة لتغيير الواقع على الأرض، والدفع قُدماً بمسيرة عملية ضم الضفة الغربية المحتلّة.

لنبدأ بالمكاسب التي حقّقها التيار الفاشي برئاسة بن غفير من هذه الحكومة:

في الواقع، لقد تمكّن رئيس حزب "الصهيونية الدينية"، بتسلئيل سموتريتش، من الحصول على تعهد من نتنياهو بالدفع قُدماً بعملية ضم أراض فلسطينية في الضفة الغربية المحتلة وفرض "السيادة الإسرائيلية" عليها.

وجاء في نص الاتفاق الائتلافي بين الليكود و"الصهيونية الدينية" أن "لشعب إسرائيل حق طبيعي في أرض إسرائيل. وعلى ضوء الإيمان بالحق المذكور، سيقود رئيس الحكومة جهود صياغة سياسة بسط السيادة الإسرائيلية في يهودا والسامرة (التسمية التوراتية للضفة المحتلة) والدفع بها، مع اختيار التوقيت ومراعاة المصالح القومية والدولية لدولة إسرائيل."

كما نصّ الاتفاق الائتلافي بين سموتريتش ونتنياهو على منح المستوطنين في الضفة المحتلة تسهيلات ضريبية بحجّة أنهم يعيشون في مناطق "ذات مستوى عالٍ من المخاطر الأمنية"، "بحيث يحق لهم الحصول على مزايا ضريبية، على غرار سكان المستوطنات الأخرى المهدّدين"؛ في إشارة إلى سكان المستوطنات المحاذية لقطاع غزة المحاصر.

من جانبه، أعلن حزب "عوتسما يهوديت"، برئاسة الفاشي إيتمار بن غفير، عن الاتفاق الائتلافي بينه وبين الليكود، والذي ينص على العمل على سن تشريع يسمح بفرض عقوبة الإعدام على الفلسطينيين من منفّذي العمليات ضد الاحتلال ومستوطنيه. ووفقاً للاتفاق الائتلافي، سيتم تمرير القانون في الكنيست قبل المصادقة على الميزانية العامة للدولة لعام 2023.

ومع أن عقوبة الإعدام قائمة في القانون العسكري الإسرائيلي، ويتطلب تنفيذها أغلبية بإجماع هيئة القضاة في المحاكم العسكرية، غير أن بن غفير يطالب – بالإضافة إلى إدراج حكم الإعدام ضمن القانون المدني – بتعديل القانون العسكري، بحيث يسمح بإعدام فلسطينيين بأغلبية عادية.

واستناداً للاتفاقية مع الليكود، بحسب ما يدّعي المسؤولون في "عوتسما يهوديت"، فإنه في غضون 60 يومًا من تشكيل الحكومة، سيتم إصدار قرار حكومي بتشكيل لجنة وزارية لشؤون البؤر الاستيطانية العشوائية في الضفة المحتلة، للعمل على تسوية وتبييض جميع تلك البؤر لتصبح "قانونية" على الصعيد الإسرائيلي.

كما ينص الاتفاق الائتلافي مع "عوتسما يهوديت" على العمل فور تشكيل الحكومة على ربط البؤر الاستيطانية العشوائية بالمياه والكهرباء، وتخصيص 300 مليون شيكل سنويًا لغرض تخطيط وإنشاء البنية التحتية و"تسوية" تلك البؤر الاستيطانية .

ما هي انعكاسات تشكيل الحكومة على الواقع الفلسطيني؟

في الحقيقة، تشكّل الساحة الفلسطينية اليوم التحدي الإستراتيجي الأكثر شحناً، والذي سيتعيّن على الحكومة الجديدة أن تعطي له جواباً، بسبب التدهور الأمني (ولا سيما في شمال الضفة الغربية)، والذي يهدّد بالانتقال إلى مناطق أخرى داخل الضفة، إلى جانب التهديدات التي تنطوي عليها الأبعاد السياسية والقانونية. ومن هنا، يرى العديد من المسؤولين والخبراء الصهاينة، أن إخراج ما يُعرف بـ "منسّق أعمال الحكومة في المناطق الفلسطينية" من التبعية المباشرة والكاملة لوزير الأمن، وإخضاع لواء عسكري عامل لوزير مجال مسؤوليته ليست أمنية، من شأنه أن يخلق مشاكل تنسيق صعبة مع باقي محافل الأمن، وعلى رأسها الجيش الإسرائيلي، بل مع السلطة الفلسطينية.

وما يرفع منسوب التشاؤم والأخطار المقبلة على إسرائيل، بحسب هؤلاء المسؤولين والخبراء، أن اليمين، وحتى قبل تشكيل الحكومة، قد خطا خطوات مهمة ونوعية لترسيخ قوّته، وفرض توجهاته وآرائه القومية المتطرفة؛ وهذا ما رأيناه في الأيام القليلة الماضية، بعدما صادقت الهيئة العامة للكنيست، في 20 كانون الأول الماضي، بالقراءة الأولى، على مشروع قانون على اسم رئيس حزب "عوتسما يهوديت"، الفاشي إيتمار بن غفير، المرشّح لمنصب وزير الأمن القومي. ويقضي القانون بتعديل "مرسوم الشرطة"، بحيث تكون الشرطة وسياستها خاضعة بشكل كامل للوزير.

وماذا تعني مصادقة الكنيست على قانون بن غفير لتعديل صلاحيات الشرطة؟

في الحقيقة، يمنح مشروع القانون هذا، بن غفير صلاحيات واسعة، ويحوّل المفتّش العام للشرطة إلى تابع للوزير.

فوزارة "الأمن القومي" - التي كانت تُعرف سابقاً بوزارة الأمن الداخلي - أعطِيت صلاحيات أوسع على الشرطة التي كانت تُعتبر مستقلة في قراراتها، إضافة إلى صلاحية على قوات "حرس الحدود" الشرطية العاملة بالضفة الغربية والقدس المحتلتين، مع مسؤولية عن قسم إنفاذ القانون العقاري.

وما يجدر التوقف عنده، أن بن غفير بات يتمتع بصلاحيات واسعة، وتشمل: وضع أجندة وخطط عمل للشرطة، وتحديد أولويات الجهاز، بالإضافة إلى صلاحيات تتعلق بتوزيع الميزانيات. كما سيحصل "عوتسما يهوديت" على وزارة "تطوير النقب والجليل" وحقيبة "التراث اليهودي."

وخلال المداولات التي أُجْرِيت في الكنيست، ادّعى بن غفير أن هذا التشريع "جاء لتصحيح أمر انتدابي ليضع إسرائيل إلى جانب الدول الديمقراطية في العالم"؛ ووصف مشروع القانون بـ"التاريخي"، وزعم أنه "في كل بلد ديمقراطي، الوزير هو الذي يرسم السياسة ويملك بيده السلطة والصلاحيات" على أجهزة إنفاذ القانون.

ويحاول نص مشروع القانون الذي أعدّه بن غفير نفسه، طرح مقاربة تجعل من العلاقة بين وزير الأمن القومي والمفتّش العام للشرطة، موازية لتلك التي تجمع بين رئيس أركان الجيش ووزير الأمن.

وفي تعليقه على هذا الإجراء، قال الرئيس الإسرائيلي، يتسحاق هرتسوغ، في احتفال لضبّاط الشرطة، إنه "علينا الحفاظ على المكانة الرسمية والوطنية للشرطة."

وماذا يعني إمساك بن غفير بقرار الشرطة؟

إنّ تولّي بن غفير لوزارة الأمن القوميّ يعني، في ما يعني، سيطرته على صناعة القرار الأمنيّ تجاه المجتمع الفلسطيني، خصوصاً في أراضي ال48، وترجمة عقيدته العنصريّة العدائيّة تجاه هذا المجتمع إلى سياسات عملية على أرض الواقع، بما في ذلك زيادة عنصريّة وإرهاب وإجرام الشرطة، القائمتان أصلًا، تجاه الفلسطينيين، لاسيما ضد المجتمع العربيّ البدويّ في النقب. كما من المرجح أن يعمل بن غفير على رفع مستوى العنف والتنكيل والملاحَقة السياسيّة بقناع أمنيّ بوليسي للفلسطينيين، بحيث سيتحوّل أيّ احتجاج سياسيّ إلى قضيّة أمنيّة، وسيصبح التعامل معها على أنّها تهديد لأمن إسرائيل القومي.

وماذا عن قصّة منع رفع العلم الفلسطيني؟

في الواقع، وضمن أجواء المرحلة الجديدة لحكم اليمين المتطرف وتدفّق مشاريع قوانين لتأجيج الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، بادر عضو الكنيست من حزب الليكود، إلياهو رفيفو، إلى طرح مشروع قانون يحظر رفع عَلَم فلسطين داخل إسرائيل، بدعوى أنه علم تابع لجهات معادية ترمي إلى إبادة الدولة العبرية. وقال رفيفو في شرحه للمشروع، إن «علم فلسطين يرفعه العدو ومنظمات الإرهاب التي تريد تصفيتنا وقتل أولادنا». وأضاف: "نحن نؤيّد حريّة التعبير. ولكن ما بين هذه الحرية وبين التعبير عن تأييد العدو والإرهاب لا توجد أي صلة. وبالتالي إن منع رفع هذا العلم هو ضرورة حيوية لضمان السيادة الإسرائيلية في إسرائيل. وأتوقع أن تقف المعارضة الصهيونية أيضاً معنا وتؤيّد القانون".

وحسب المشروع، يُحظر رفع العلم الفلسطيني على البيوت وفي المظاهرات وفي الجامعات وبقية المؤسسات التعليمية.

ويأتي مشروع رفيفو ضمن سلسلة مشاريع قوانين يطرحها نواب الائتلاف الحكومي الجديد الذي يحاول بنيامين نتنياهو تشكيله، ويرمي إلى إحداث تغيير جوهري في تعامل الاحتلال مع

الفلسطينيين، بشكل عام، وحرمان المواطنين العرب في الدولة العبرية (فلسطينيي 48) من مظاهر التعاضد والتضامن مع شعبهم الفلسطيني.

وما هو الموقف الأمريكي من الحكومة اليمينية الفاشية؟

حتى ما قبل إعلان تشكيل الحكومة، وردت أنباء وتقارير إعلامية ودبلوماسية عن توجّس الإدارة الأمريكية من هذه الحكومة المتطرفة، وإطاحتها بكل ما تعتبره واشنطن إنجازات.

وفي هذا السياق، ذكرت تقارير أمريكية أن إدارة جو بايدن وضعت في الأسابيع الأخيرة خطة عمل للتعامل مع الحكومة اليمينية الناشئة في إسرائيل، حيث أشار موقع "بوليتيكو" الإخباري الأمريكي أنه ضمن الإستراتيجية الجديدة، سيكون هناك مبدأ يتحمل بموجبه رئيس الوزراء المكلّف بنيامين نتنياهو المسؤولية المطلقة عن كل تصرفات حكومته، دون الأخذ بعين الاعتبار موقفه الشخصي من القضية المثيرة للجدل.

وقال مصدر رفيع في إدارة بايدن للموقع المذكور، إنه حتى لو كان الأمر يتعلق بمبادرات أو تشريعات لعناصر متطرفة في ائتلافه، فهو سيكون المسؤول الوحيد.

وأضاف المصدر أن نتنياهو قال إنه هو من سيقود حكومته الجديدة؛ لذلك نتوقع منه أن يفعل ذلك بالضبط، وستلجأ إليه الإدارة الأمريكية في أي قضية صغيرة أو كبيرة.

على خطٍ موازٍ، يسود التوتر بين الأوساط الصهيونية الأميركية الليبرالية التي قدّمت دعماً كاملاً ومستمراً منذ أكثر من 74 عاماً. وبدأ هؤلاء (الأميركيون الصهاينة) يدقّون ناقوس الخطر بأن حكومة نتنياهو المقبلة ستُحدث شرخاً في علاقة إسرائيل غير القابلة للكسر مع الولايات المتحدة.

وعليه، أعرب عدد من القادة القدامى البارزين في الأوساط الأميركية اليهودية، مثل إيب فوكسمان، رئيس "منظمة مكافحة التشهير"، الكاتب الشهير في صحيفة نيويورك تايمز، وتوماس

فريدمان، وريك جاكوبس، وهو حاخام يهودي أميركي إصلاحي بارز ، وآرون ديفيد ميللر (منظمة كارنيغي من أجل السلام الدولي ودبلوماسي أميركي سابق)، ودان كيرتزر، سفير الولايات المتحدة السابق في إسرائيل، عن مخاوفهم من تأثير الحكومة الإسرائيلية المتطرفة الجديدة على العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

كما كتب كلٌ من ديفيد ماكوفسكي ودينيس روس، اللذان يعملان في "معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى"، وهي واجهة بحثية للوبي الإسرائيلي، قبل أسابيع قليلة (إثر انتخاب نتنياهو في 1 تشرين الثاني الماضي)، في أول إشارة رئيسية على أن الصهاينة الأميركيين أصيبوا بالذعر من التحوّل السياسي الإسرائيلي، "إن الحكومة الجديدة ستسلّح أشد منتقدي إسرائيل، بمن فيهم التقدميون الذين يسعون إلى إنهاء المساعدات الأميركية وإبعاد الولايات المتحدة عن تحالفها اللاصق بإسرائيل."

والأكثر أهمية، في كل ذلك، هو افتتاحية في "نيويورك تايمز"، التي انتقدها نتنياهو، وكانت حذّرت في منتصف كانون الأول الحالي، من أن الحكومة الإسرائيلية تهدّد ديمقراطيتها "المثالية"، ويجب على بايدن أن يفعل شيئًا، كون أن حكومة نتنياهو (الجديدة) ستشكّل تهديدًا كبيرًا لمستقبل إسرائيل ... وبدلاً من قبول هذه النتيجة، يجب على إدارة بايدن أن تفعل كل ما في وسعها للتعبير عن دعمها لمجتمع تحكمه حقوق متساوية وسيادة القانون في إسرائيل، كما هو الحال في دول في جميع أنحاء العالم".

وأضافت: "لطالما كانت العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة علاقة تتجاوز التعريفات التقليدية للتحالف العسكري أو الصداقة الدبلوماسية. لقد صاغت مجموعة من القيم المشتركة بعمق روابط قوية ومعقّدة. كان الالتزام بإسرائيل، في أمنها ومعاملتها من قِبل العالم، مبدأً لا جدال فيه في السياسة الخارجية والداخلية الأمريكية لعقود."

واعتبر الكاتب في الصحيفة، إريك ألترمان، أن الحكومة الإسرائيلية الجديدة ستفكّك العلاقة بين يهود أميركا وإسرائيل بطريقة غير مسبوقة. وتحدّث ألترمان في 22 تشرين الثاني 2022، في

بودكاست مع "الأميركيين من أجل السلام الآن" حول كتابه الجديد "نحن لسنا واحدًا"، قائلاً: "إن الانقطاع مفتوح الآن ... العلاقة ستأتي بلا تلاصق، لأن إسرائيل تتحرك أكثر وأكثر في هذا الاتجاه المتطرف ... من الواضح أن اليهود الأميركيين والليبراليين الأميركيين والأشخاص الذين كانوا دائمًا هناك من أجل إسرائيل لا يمكنهم مواكبة ذلك."

بدوره، أصدر رئيس حركة الإصلاح اليهودية الأميركية، الحاخام ريك جاكوبس، بيانًا عن [اليميني إيتمار] بن غفير وما إلى ذلك، لم يقله أي زعيم يهودي أميركي من قبل عن إسرائيل. لقد كان أقسى بكثير من أي شيء سمحوا لأنفسهم بقوله في الماضي، حيث قال جاكوبس يوم 20 تشرين الثاني 2022: "هناك شعور في أمريكا بأن تعيين بن غفير وزيرًا للأمن العام يشبه تعيين ديفيد ديوك، أحد قادة كو كلوكس كلان اللا سامي، في منصب المدّعي العام ... إنه شخص صنع حياته المهنية بدافع الكراهية وتشجيع العنف. بما أننا نحب إسرائيل ونؤمن بها كدولة يهودية وديمقراطية، فإننا قلقون للغاية بشأن وجود إسرائيل ومكانها في العالم".

وماذا عن نظرة الفلسطينيين لقضية المقاومة في ظل هذه الحكومة الفاشية؟

أظهر استطلاعٌ للرأي نشره المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في رام الله في 21 الجاري، أن 72 بالمائة يؤيّدون إنشاء مجموعات مناضلة مثل "عرين الأسود"، فيما رأى 87 بالمائة من المستطلعين، أنه لا يحق للسلطة اعتقال أعضاء هذه المجموعات لمنعهم من العمل ضد قوات "الجيش الإسرائيلي."

كما بيّن الاستطلاع أن 79 بالمائة من الجمهور الفلسطيني يعارض استسلام المجموعات، وتسليم أسلحتها للسلطة الفلسطينية، لتجنّب اعتقالهم من قِبل "إسرائيل"

كما تشير البيانات إلى أن التأييد لحل سياسي على أساس "حل الدولتين" سجّل تراجعاً في الرأي العام الفلسطيني خلال ثلاثة أشهر، إذ يبلغ الآن 32 بالمائة، بحسب الاستطلاع؛ بينما كانت نسبة التأييد لهذه الفكرة قبل عشر سنوات 55 بالمائة.

بموازة ذلك، يعتقد 58 بالمائة من المستطلعين أن "الحكومة الإسرائيلية" الجديدة ستعمل على تغيير الوضع الراهن في المسجد الأقصى، في حين أعرب 69 بالمائة عن اعتقادهم أن الحكومة ستقدّم خططها لضم الضفة الغربية والأغوار.

الخلاصة:

من أهم التداعيات المترتبة على السياسات المتوقعة أو المرتقبة للحكومة اليمينية المتطرفة الجديدة في كيان العدو، هو الدفع نحو توحيد الساحات والحلبات الفلسطينية، ودفع الفلسطيني نحو رفض كل الإجراءات القمعية الجديدة ضده، ومصادرة المزيد من حقوقه وأراضيه، في الداخل المحتل والضفة والقدس وغزة، واستحداث طرق جديدة لمقاومة هذا المحتل وسياساته القمعية الجديدة، التي سيقودها بن غفير وسموتريتش؛ طرق قد تكون أعلى من مراحل ودرجات التمرّد المدني؛ وربما تكون مشابهة لحالة ثورة جديدة، أو انتفاضة ثالثة في كل أنحاء البلاد، تؤدّي إلى زعزعة الاستقرار الأمني الداخلي والخارجي للكيان، وتزيد من حالات وأشكال المقاومة الشعبية والعسكرية في آن واحد، سيما مع استمرار الصمت الرسمي للجهة المسؤولة عن الشعب الفلسطيني أمام العالم، واستمرار تعاونها مع المحتل.

وعليه، قد تكون السياسات القمعية الجديدة لحكومة نتنياهو السادسة، مع بن غفير وسموتريتش، مقدّمة ليس فقط لتسريع الثورة الفلسطينية الجديدة ضد المحتل الصهيوني، إنما كذلك لتسريع زعزعة أركان الكيان الغاصب...